

موجز السياسات الأوروبية



استطلاع النخبة: كيف تنظر النخب المحلية إلى الاتحاد الأوروبي
وسياساته في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تلخص هذه النبذة السياسية من مد ريلست النتائج التي توصلت إليها
حزمة العمل 6 من مد ريلست بشأن الصناعة والطاقة في البحر
المتوسط وتعرض الآثار المترتبة على السياسات.

يناير/كانون الثاني 2019

مقدمة

تهدف حزمة العمل 6 من مد ريلست إلى دراسة السياسة الأوروبية-المتوسطة المتعلقة بالصناعة والطاقة من منظور من القاعدة إلى القمة "لتفكيك النظرية والتطبيق ومحاولة تمهيد الطريق لنهج جديد أو دمج ما تم اكتسابه حتى الآن". في هذا السياق، سعى البحث إلى فهم ما إذا كانت سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بقطاعي الصناعة والطاقة في مصر ولبنان والمغرب وتونس تستجيب لمصلحة الناس والاحتياجات الاقتصادية المحلية. وبالتالي، فإن الهدف من هذه النبذة السياسية هو تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي المختلفة في قطاعي الصناعة والطاقة في البلدان الأربعة بناءً على تقييم من قبل أصحاب الشأن المحليين والأوروبيين، وتقديم قائمة بتوصيات السياسة بناءً على هذه التقييمات. تُظهر النتائج الرئيسية التي توصلنا إليها أنه فيما يتعلق بالصناعة، وعلى مستوى الأدوات، كانت المعدات تميل إلى استهداف التجارة والبنية التحتية، و(أحياناً) ترسيخ الاقتصاد الكلي بدلاً من التنمية الصناعية، وبالتالي لا تساهم إلا قليلاً في خلق فرص العمل والنمو الشامل. وفيما يتعلق بالطاقة، وعلى الرغم من الأدوات العديدة التي وضعها الاتحاد الأوروبي في الإقليم، بالكاد استطاع المستطلعون المحليون تسمية أي من سياسات أو منصات أو مبادرات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقة في الإقليم. علاوةً على ذلك، وعلى مستوى الأطراف الفاعلة، كان المجتمع المدني غالباً تقريباً عن صياغة وتطوير مثل هذه السياسات. أما بالنسبة للصناعة، وعلى المستوى الموضوعي، فلم تستهدف معظم التدخلات القطاع الصناعي بشكل مباشر، وعندما فعلت ذلك، تم توجيهها إلى قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة مما أدى إلى تأثير ضئيل في التوظيف بشكل عام وتوظيف النساء بشكل خاص. وبالنسبة للطاقة، يظل نطاق سياسات الاتحاد الأوروبي خجولاً وأدنى من احتياجات دول جنوب البحر المتوسط. ولا بد من مقارنة مختلفة (بمشاركة المجتمع المدني في مرحلة التطوير، وفي مختلف القطاعات في مرحلة التنفيذ) من أجل الحصول على سياسات أكثر فعالية.

تصوّر الفضاء المتوسطي

يظل مفهوم البحر المتوسط مقتصرًا على شكلٍ سطحي من التكامل يقوم على "المعونة مقابل التجارة". وبشكل أكثر تحديدًا، لم يتمكن أصحاب الشأن الذين تمت مقابلتهم من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط الأربعة بشكل عام من وضع تصور لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الإقليم. وكان هناك التباس عام بين تحرير التجارة وسياسات الاتحاد الأوروبي الصناعية من طرف أصحاب الشأن المحليين. كما فشل الهدف الرئيسي لمفهوم البحر الأبيض المتوسط - "منطقة سلام وازدهار مشترك" - في التحقق لعدة أسباب. أولاً، لم يتم التأسيس المخطط له لاتفاقية التجارة الحرة بحلول عام 2010، وتم تأجيل عملية التكامل مرة أخرى بسبب التباطؤ الاقتصادي الإجمالي منذ عام 2008، وكذلك انحراف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن فكرة وطريقة اتفاقية التجارة الحرة مع الإقليم. ثانياً، اهتزت المنطقة سياسياً واقتصادياً بعد أحداث الربيع العربي. ومع ذلك، لم تتوافق سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة مع الوضع على الإطلاق. ثالثاً، لا يزال الوضع الحالي لعملية التكامل الأوروبية-المتوسطية هشاً وضحلاً بالنسبة إلى كل من قطاعي الصناعة والطاقة. حيث توصل العلاقات الأوروبية-المتوسطية اعتمادها الكبير على تحرير التجارة بالنسبة إلى المنتجات الصناعية، مع استبعاد الزراعة إلى حدٍ كبير، حيث تمتلك دول جنوب البحر المتوسط ميزات وخدمات مكشوفة ومقارنة. رابعاً، لا تستهدف سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة التنمية الصناعية بشكل مباشر، ولم تساهم إلا قليلاً في خلق فرص العمل والنمو الشامل، أو أنواع التغيير الهيكلي الذي تشتد الحاجة إليه في دول جنوب البحر المتوسط بعد الانقضات المتتالية في عام 2011. وبالمثل، نلاحظ تجزؤ الاتحاد الأوروبي وانخفاض مشاركته في مجال الطاقة. أخيراً، لا يعتمد مفهوم البحر المتوسط على التكامل بين الشمال والجنوب بشكل حصري، بل يشمل أيضاً التعاون بين الجنوب والجنوب لتسهيل تطوير المنطقة إلى سوق متكامل واحد من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أعاير للتجارة الحرة. مع ذلك، لا تزال المنطقة واحدة من أقل المناطق تكاملاً في العالم، مع مستويات منخفضة للغاية من التجارة البيئية التي تخيف المستثمرين الدوليين. والوضع مشابه بالنسبة للطاقة، فبالكاد تتصل الشبكات الوطنية لدول جنوب البحر المتوسط مع بعضها البعض، كما أن تجارة الطاقة بين البلدان وأوروبا محدودة.

تقييم سياسات الاتحاد الأوروبي

بشكل عام، وفيما يتعلق بفحوى سياسات الاتحاد الأوروبي، هناك إجماع نسبي بين أصحاب الشأن المحليين في لبنان وتونس والمغرب على أن دعم الاتحاد الأوروبي المستمر من خلال المساعدات التقنية والمالية ضروري للنهوض بالقطاع الصناعي ولكنه غير كافٍ. وذكر مختلف أصحاب الشأن (وخاصة من القطاع الخاص في تونس) أن السياسات الصناعية كانت بالفعل شبه غائبة عن معظم تدخلات الاتحاد الأوروبي، والتي تركز بشكل عام على "المعونة مقابل التجارة"، مما يعوق تطوير القطاع الصناعي. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن سياسات الاتحاد الأوروبي التجارية في منطقة البحر المتوسط لا تمتثل مع توقعات الناس في تحسين الأجور وخلق فرص عمل ذات نوعية جيدة. وعندما سُئلوا عن تأثير إجراءات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقة في دول جنوب البحر المتوسط، قدّم المستطلعون المحليون في جميع دراسات الحالة الوطنية إجابات محدودة للغاية أو لم يقدموا أي إجابات. ويعد التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط "موجهاً للسوق" بشكل أساسي وغالباً ما يستند إلى أحد الدول الأعضاء. لم يكن لدى غالبية أصحاب الشأن الأوروبيين فكرة واضحة المعالم حول كيفية إصلاح التعاون بين ضفتي البحر المتوسط، ولكن طالب بعضهم بخطة استراتيجية طويلة الأمد على مستوى الاتحاد الأوروبي تضم كلتا ضفتي البحر المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن قضية المساواة بين الجنسين غائبة في كل من السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي والمشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالطاقة. يأتي هذا على الرغم من حقيقة أن النساء في تونس والمغرب، على سبيل المثال، من المحتمل أن يُعانين من ظروف عمل سيئة في قطاع الملابس الموجهة للتصدير المرتبط بسوق الاتحاد الأوروبي.

يمكن تحديد ثلاث قضايا رئيسية فيما يخص الأطراف الفاعلة. أولاً، يبدو المجتمع المدني غائباً عملياً عند وضع سياسات الاتحاد الأوروبي، لكل من قطاعي الصناعة والطاقة، كما أشار إلى ذلك أصحاب الشأن الذين تمت مقابلتهم في مصر والمغرب ولبنان وتونس. وتؤكد منظمات المجتمع المدني في المغرب وتونس بشكل متزايد على الحاجة إلى "انتقال للطاقة" بشكل تشاركي بحيث يكون من القاعدة إلى القمة. ثانياً، جادل عدد من أصحاب الشأن بأن الاتحاد الأوروبي يعمل باستمرار مع شركاء معينين. ثالثاً، في معظم المقابلات التي أجريت مع أصحاب الشأن المحليين فيما يتعلق بقطاعي الصناعة أو الطاقة في لبنان ومصر وتونس، ذُكر أن هناك نقصاً في التواصل والتعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة (الاتحاد الأوروبي والحكومة والصناعيون والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الدولية المانحة والشركات الصغيرة والمتوسطة).

أما في ما يخص أدوات الاتحاد الأوروبي في القطاع الصناعي، فإن الغالبية العظمى منها لا تستهدف القطاع الصناعي على وجه التحديد، ولكنها قد تؤثر على الشركات في هذا المجال. بشكل عام، تتضمن أدوات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة (غير المباشرة) بالصناعة ما يلي: (1) المساعدات التقنية لبناء القدرات ومشاريع التوأمة في المؤسسات الحكومية، لا سيما في مجال البنية التحتية الجيدة؛ ((2) برامج تنمية البنية التحتية؛ (3) الأدوات التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والنمو والقدرة التنافسية وتعزيز مناخ الأعمال؛ ((4) التعليم والجوانب الاجتماعية الأخرى؛ ((5) التمويل لدعم الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الكلي. ومع ذلك، من المهم تسليط الضوء على حقيقة أن غياب الرؤية الواضحة والإطار الزمني مع أهداف محددة وواقعية تتعلق بالصناعة في دول جنوب البحر المتوسط من المحتمل أن يحد من كفاءة أي جهود للاتحاد الأوروبي لتوفير الدعم في هذا المجال.

بالنسبة للطاقة، ووفقاً لأحدث "إطار الدعم الواحد"، فقد كانت مشاركة الاتحاد الأوروبي ضمن قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معظمها من أجل دعم أمن موارد الطاقة والإنتاج، وكذلك الجهود الرامية إلى الاستدامة البيئية، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى تحسين نوعية الحياة أكثر من التعامل مع قطاع الطاقة بالمعنى الدقيق للكلمة. حيث استخدم الاتحاد الأوروبي آليتين رئيسيتين لتعزيز التعاون مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأدوات الثنائية ومتعددة الأطراف. ومع ذلك، وعلى الرغم من الأدوات المتعددة، وفي معظم الحالات، بالكاد استطاع المستطعون المحليون تحديد أي من سياسات الطاقة أو المنصات أو المبادرات التي وضعها الاتحاد الأوروبي في المنطقة. وينطبق هذا الأمر على الأطراف الفاعلة الخاصة والأكاديميين على حد سواء.

الآثار المترتبة على السياسات والتوصيات

بغية زيادة فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط، اقترح أصحاب الشأن الذين تمت مقابلتهم التحسينات التالية فيما يخص الفحوى والأطراف الفاعلة والأدوات.

الفحوى

على المستوى الصناعي، يمكن لأدوات الاتحاد الأوروبي أن تستهدف تصميم وتنفيذ استراتيجيات أكثر تطوراً للتنمية الصناعية، سواء من خلال المساعدة التقنية أو المالية: هناك حاجة إلى مزيد من الانسجام بين أدوات الاتحاد الأوروبي والإصلاح الداخلي الذي يستهدف القطاع الصناعي في دول جنوب البحر المتوسط الأربعة بغية تحقيق الحد الأقصى من نتائج أدوات السياسة هذه. في حالات مثل تونس، وبالرغم من أن سياسات الاتحاد الأوروبي لم تستهدف قطاع الصناعة بشكل مباشر، فقد أثرت بدرجة كبيرة على الاقتصاد الكلي. لذلك يجب أن تتحول سياسات الاتحاد الأوروبي من المعونة مقابل التجارة إلى دعم أوضح للإصلاح الصناعي والتنمية في دول جنوب البحر المتوسط. ولكن يبدو أن الحكومات الوطنية في هذه البلدان تفتقر إلى رؤية واضحة لتنمية القطاع

الصناعي. ففي تونس على سبيل المثال، من الصعب تحديد خلفية صناعية حقيقية. حيث لا يزال الاتصال بين القطاعات الصناعية ضعيفاً، وبالتالي هناك حاجة أيضاً لاستراتيجية تنمية أكثر شمولاً. وفي مصر، لا تستهدف استراتيجية التنمية الصناعية قطاعات محددة تمتلك إمكانات للنمو وخلق فرص العمل. أما في لبنان، فينصب التركيز على تحسين ظروف السوق ومناخ الأعمال بشكل عام في ضوء ارتفاع تكاليف الدخول والتشغيل (الأرض والطاقة)، وفي ظل عدم الاستقرار الداخلي والإقليمي. علاوةً على ذلك، أصبح تطبيق حقوق الملكية الفكرية قضية مركزية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالفعل، ووفقاً لمؤسسة بيريتيك، حاضنة للشركات الناشئة في لبنان، يعد تحديث وتطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية جزءاً من حزمة حوافز يمكنها أن تحتفظ بالمعلم الخريجين وتجذب المواهب الأجنبية.

أما بالنسبة للطاقة، فلا غنى عن الحوكمة واللامركزية. ترتبط قضايا الحوكمة، التي تفسر البداية البطيئة لخطة البحر المتوسط الشمسية أو فشلها، ارتباطاً مباشراً باختيار الإنتاج المركزي بدلاً من التحرير الذي قد يسمح لجميع الأطراف الفاعلة بتطوير علاقات ندية مباشرة إما عن طريق تجنب الشبكة المركزية أو عن طريق استخدامها بموجب لوائح تنظيمية مفتوحة. وتسمح الطاقات المتجددة بالعديد من النماذج اللامركزية في حال كانت اللوائح التنظيمية وحوكمة القطاع مُمكنان ذلك. كما يمكن تكرار الحلول الصغيرة وجذب استثمارات جديدة. سيكون هناك حاجة إلى تطوير نماذج بديلة للاستجابة إلى الطلب على استراتيجية جديدة لقطاع الطاقة. هناك حل آخر مهم يتمثل في تحسين كفاءة الطاقة، وهو شأن يحمل إمكانات هائلة في الشمال وفي الجنوب أيضاً. حيث ستقلل الكفاءة الأفضل من الطلب وكذلك من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

بالنسبة لكل من قطاعي الطاقة والصناعة، ينبغي أن تنظر المؤسسات والشركات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في قضايا المساواة بين الجنسين بشكل عاجل. تشمل الإجراءات المحتملة التي يتعين على الاتحاد الأوروبي تنفيذها إجراء دراسات تقييم لسياسات الاتحاد الأوروبي في كل من قطاعي الطاقة والصناعة، مع الأخذ بعين الاعتبار قضايا الوظائف اللائقة وظروف العمل، وخاصة في القطاعات التي تهيمن عليها المرأة. ومن شأن تقديم إجراءات تشاركية في مجال انتقال الطاقة أن يعطي المرأة الفرصة للمشاركة في الجمعيات أو المشاريع المتعلقة بقطاع الطاقة، وفي الوقت نفسه سوف يساهم في فهم ديناميات الاستهلاك بشكل أفضل.

الأطراف الفاعلة

بشكل عام، من المهم إشراك مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب الشأن على نحو أكثر من أجل خلق سياسات مصممة بشكل أفضل. في الواقع، ونظراً لعدم وجود تقييم اجتماعي لسياسات وبرامج التجارة والطاقة في الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الاتحاد يجب أن يكون أكثر التزاماً في هذا المجال من خلال إجراء تحقيقات ومشاورات منتظمة مع أصحاب الشأن المختلفين (وليس فقط منظمات الحكومية والوزارات ومراكز البحوث). وبغية ضمان إجراء تقييمات مستقلة، يمكن القيام بذلك، على سبيل المثال، من خلال إعطاء مهمة إجراء الدراسات إلى الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني على المستوى الشعبي الموجودة في الميدان والتي يمكنها بالتالي تقديم معلومات تراعي آراء المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والعمال. ومن الضروري إشراك المنظمات غير الحكومية والباحثين الأكاديميين والمجتمعات المحلية وحتى المواطنين بطريقة جديدة للحوكمة وذلك إذا أردنا استكشاف كل الإمكانيات والفرص في قطاع الطاقة المتجددة.

إلى جانب الإشراك، لا غنى عن التواصل بين أصحاب الشأن في الاتحاد الأوروبي وغيرهم من خارج الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الوعي بما يحققه الاتحاد الأوروبي في مجال الصناعة والطاقة. وبالتالي، فمن المهم نشر البيانات الصحفية المتعلقة بالمشاريع والدراسات التي تقيم المشاريع التي تم إنجازها والتحليلات المتعلقة بالدروس المستفادة، ونشرها بكفاءة بين مختلف أصحاب الشأن

في جميع البلدان. سيؤدي هذا إلى زيادة الوعي وتعزيز أوجه التآزر والعوامل الخارجية بين الاقتصادات – في حال تم تنفيذ مشروع في بلد ما، فما هي الدروس التي يمكن الاستفادة منها في البلدان الأخرى إذا شرعت في مشروع مشابه؟

الأدوات

على المستوى الصناعي، تعتبر المجموعات العنقودية واحدة من الأدوات المهمة التي يجب الترويج لها. سيؤدي استخدام المجموعات العنقودية لربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع من دول الاتحاد الأوروبي إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على أن تكون جزءاً من سلسلة قيم تؤدي إلى أنشطة أكثر استدامة وتدويلاً. وسيكون لهذا أربعة آثار رئيسية: سوف تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على دخول سوق التصدير، وضمان استدامة أنشطتها، وبالتالي زيادة عمرها وتحسين تكنولوجيتها ودرابنتها بفضل الشركات الأجنبية. باختصار، سيتم اعتبار الشركات الصغيرة والمتوسطة كشريك فعال في السياسات الصناعية بشكل صريح.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة، يمكن لسياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي أن تكون أكثر نشاطاً فيما يخص النظر إلى رفاهية الناس والاحتياجات المحلية. الشرط الأول هو وجود تعاون أفضل وتنسيق أعمق بين أصحاب الشأن في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدول الأعضاء أنفسهم. والشرط الثاني هو تطوير نماذج الطاقة الندية اللامركزية وفي نفس الوقت تكامل أفضل مع سوق الطاقة الأوروبي. وأخيراً، لم يتم حصاد إمكانات كفاءة الطاقة بشكلٍ كافٍ.

العوامل المتغيرة في البحث

تستند منهجية مدريد العامة إلى مقارنة لا تركز على المفهوم الأوروبي وتهدف إلى الابتعاد عن تهميش المنظور المحلي. وبغية تحقيق هذه الغاية، اعتمدنا على الوثائق الموجودة التي يمكن الوصول إليها: الوثائق التي أنتجها الاتحاد الأوروبي (أي التقارير والقرارات)، والوثائق الوطنية (أي الوثائق أو البيانات المؤسساتية والمواد الإعلامية، بما في ذلك التقارير اليومية من المنظمات الشعبية)، والأدبيات الرمادية والأكاديمية في حال تم اعتبارها على أنها مرتبطة بالعلاقة ما بين الاتحاد الأوروبي-القطاع الصناعي-قطاع الطاقة. علاوة على ذلك، تعد مقاربتنا في الاستشارات المتكررة مع مختلف أصحاب الشأن، والتي تستند إلى مقابلات شبه هيكلية مع أصحاب الشأن المعنيين، منهجية مبتكرة أتاحت لنا أن نقرب المقاربة الاعتيادية التي يتم من خلالها الأخذ بوجهات نظر وأولويات الشركاء في الضفة الجنوبية بشكل هامشي و/أو لاحق. أما في مدريد، فقد تمت دعوة أصحاب الشأن على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى التفاعل وتبيان مواقفهم نحو مدخلات هيكلية أظهرها شركاء متوسطيون. يمثل هذا الانقلاب مقارنة جديدة قادرة على توليد وجهات نظر سياسية جديدة ومبتكرة. تم إجراء المقابلات مع مسؤولين في مؤسسات عامة ومنظمات دولية وشركات في القطاع الخاص ومؤسسات مالية ومنظمات مدنية من الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط. تم إجراء معظم المقابلات بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر من عام 2017 (الجولة الأولى) ومن شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل من عام 2018 (الجولة الثانية). جرت المقابلات في المغرب (21 مقابلة: 13 ذكور و 8 إناث) وتونس (21 مقابلة: 14 ذكور و 7 إناث) ولبنان (21 مقابلة: 14 ذكور و 7 إناث)، ولكن ليس في مصر. وأما فيما يخص قطاع الطاقة في مصر، تم إجراء 15 مقابلة عبر سكايب (11 ذكور و 4 إناث). وفي الجانب الأوروبي، تضمنت المقابلات في قطاع الطاقة ما مجموعه ثلاثة عشر من أصحاب الشأن الأوروبيين (جرت المقابلات عبر سكايب باستثناء بعض المقابلات التي تمت على أرض الواقع في المغرب ومصر). بالنسبة إلى القطاع الصناعي، تم إجراء 10 مقابلات (8 مقابلات كانت وجهاً لوجه في بروكسل ومقابلة واحدة في باريس وواحدة عبر الهاتف). تم إجراء مقابلتين اثنتين فقط مع الإناث بالنسبة للقطاع الصناعي ومع ثلاث إناث بالنسبة لقطاع الطاقة. بشكل عام، تضمن أصحاب الشأن: (1)

المؤسسات والسلطات الوطنية الأوروبية (2) شركات الطاقة الخاصة العاملة في البلدان المعنية (3) مراكز الأبحاث والعلماء (4) المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة (5) جمعيات ومنصات الطاقة (6) جماعات الضغط.

هوية المشروع

مدريست

اسم المشروع

المنسق(ة) د. دانييلا هوبر ود. ماريا كريستينا باسييلو، معهد الشؤون الدولية، روما، إيطاليا، d.huber@iaai.it ، mc.paciello@iaai.it

الائتلاف

الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان
معهد الدراسات العربية – منهجيات البحث والتعليم، لبنان
مركز برشلونة للشؤون الدولية (CIDOB)، إسبانيا
جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر
مركز السياسات العامة والدراسات الديمقراطية، تركيا
"كلية أوروبا" في "ناتولين"، وارسو
جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس
المنتدى الدولي والأوروبي حول أبحاث الهجرة، إيطاليا
كلية إدارة الأعمال IPAG، فرنسا
معهد الشؤون الدولية، روما
جامعة دورهام، المملكة المتحدة
جامعة مولاي إسماعيل، المغرب

مخطط التمويل برنامج إطار عمل "Horizon 2020" للبحث والابتكار – INT-06-2015: إعادة تنشيط الشراكة بين صفتي المتوسط

المدة April 2016 – March 2019 (36 months)
أبريل/نيسان 2016 – مارس/آذار 2019 (36 شهرًا)

التمويل EU contribution: 2,497 million Euros
مساهمة "الاتحاد الأوروبي": 2497 مليون يورو

الموقع الإلكتروني <http://www.medreset.eu/>

المزيد من المعلومات دانييلا هوبر (d.huber@iaai.it)، ماريا كريستينا باسييلو (mc.paciello@iaai.it)

قراءات إضافية Chaaban, Jad et al. (2018), "Analysing Migration Policy Frames of Lebanese Civil Society Organizations", in *MEDRESET Working Papers*, No. 19 (August), <http://www.medreset.eu/?p=13617>

Harrami, Nouredine and Khalid Mouna (2018), "Migratory Management in Morocco – What Do the Stakeholders Think?", in *MEDRESET Working Papers*, No. 20 (September), <http://www.medreset.eu/?p=13622>

Okuy, Asli Selin (2018), “Bottom-up Approaches to EU–Turkey Migration Cooperation: A Call for Sustainable, Principled, Fair and Inclusive Governance”, in *MEDRESET Working Papers*, No. 15 (June), <http://www.medreset.eu/?p=13559>

Roman, Emanuela (2018), “Reversing the Perspective: How European Stakeholders React to Migration Policy Frames of Southern Mediterranean Counterparts”, in *MEDRESET Working Papers*, No. 18 (July), <http://www.medreset.eu/?p=13591>

Roman, Emanuela et al. (2017), “Investigating Cognitive and Normative Frames of Southern and Eastern Mediterranean Stakeholders on Migration and Mobility Issues, in Their Relations with the EU”, in *MEDRESET Methodology and Concept Papers*, No. 6 (September), <http://www.medreset.eu/?p=13445>

Roman, Emanuela and Ferruccio Pastore (2018a), “Analysing Migration Policy Frames of Tunisian Civil Society Organizations: How Do They Evaluate EU Migration Policies?”, in *MEDRESET Working Papers*, No. 14 (June), <http://www.medreset.eu/?p=13554>

Roman, Emanuela and Ferruccio Pastore (2018b), “Analysing Migration Policy Frames of Tunisian Civil Society Organizations: How Do They Evaluate EU Migration Policies? WP7 Country Report on Tunisia (Full Version)”, in *FIERI Working Papers*, 20 June, <https://www.fieri.it/2018/06/20/wp7-country-report-on-tunisia>